مَنْظُومَةُ

خُلاصَة النَّظَر في مُصْطَلَح أهْل الأثَر

جمع وترتيب

أبي محمد المصري عصام بن مرعي

تقديم الشيخ

محمد عمرو بن عبد اللطيف

دار الأندلس الخضراء

للنشر والتوزيع

جدة

مقدمة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف

« للطبعة الأولى »

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين والصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين ، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد :

فهذه منظومة لكتاب « خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر » ، كلاهما لصاحبي الحبيب الشيخ عصام ابن مرعي ، حفظه الله تعالى ورعاه ، ونفعه ونفعنا بعلمه وهداه .

وعسى أن تكون قد جمعت شتات أهم القواعد التي تخص هذا العلم الشريف ، بغير ما إملال ولا إخلال كما أشار - عفا الله عنه - عند تقديمه لها .

ولكم وددت أن يعهد بالتقديم لها إلى من هو خير

مني علمًا وعملاً وإتقانًا . وهم كثير بحمد الله تعالى ، وأن يكتفي بعرضها عليَّ - فحسب - من باب المشورة وأخذ الرأي .

والحق أن عامة ما رأيته عليها إنما هو مجرد تساؤلات مني للاستيضاح ، والاستفادة ، واستجلاء بعض الأمور ، وما راجعته إلا في أقل القليل الذي ربما أكون قد أتيت في بعضه من قبل سوء فهمي لمراده ، ولكني أنازعه في قضية بعينها تتعلق بمسألة اتصال الإسناد على شرط الإمام مسلم رحمه الله [1] عسى ربنا أن يردنا جميعًا إلى الحق فيها ردًا جميلاً . وأن يجعل منظومته وشرحها إرواءً للغليل ، وإثلاجًا للصدور .

---

(١) مذهبي في هذه المسألة فيه تفصيل يطول ذكره هنا ، وهو مذهب جامع بين مذهب الإمام مسلم ومذهب البخاري ، ولم أر أحدًا نص عليه ، وإن كان يفهم من صنيع بعض الأئمة ، وسوف أتوسع في ذكره في كتابي : الخلاصة .
وانظر -لزامًا- تعليقًا مختصرًا على ذلك عند التعليق رقم [٢٢ب] .

وأن يتقبل عنا أحسن ما عملنا ، ويتجاوز عن سيئاتنا ﴿ في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون ﴾ . إنه خير مأمول وأكرم مسؤول .

وكتبه : **محمد عمرو بن عبد اللطيف**

يوم الخميس الموافق الثامن والعشرين من المحرم -بتوقيت مصر- سنة ١٤١٣هـ من هجرة سيد الخلق صلوات الله عليه وسلامه .

* * *

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا ﴾ .

أما بعد :

فقد مَنَّ الله تعالى عليَّ بجمع كتاب في علم مصطلح الحديث ، أودعت فيه هذا العلم الشريف ، على طريقة السؤال والجواب [١] ، مبتعدًا فيه عن كل حشو ، أو غموض ، ذاكرًا مسائله ، وأنواعه ، والراجح من المرجوح فيما اختلف فيه . وقد تعمدت أن أذكر هذا كله ، أو جله ، مقترنا بنظم ميسر مختصر ؛ جُلُّه للحافظ السيوطي في ألفيته ، ولي أنا أيضًا ، والقليل جدًا منه للحافظ العراقي في ألفيته ، وللشيخ البيقوني في منظومته ، فبلغت الأبيات التي للحافظ السيوطي [١٤١] مائة وواحدًا وأربعين بيتًا تقريبًا [٢] ، والأبيات التي مَنَّ اللهُ تعالى عليَّ بها [١١٤] مائة

(١) واسم هذا الكتاب « خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر » .

(٢) ليُعْلم : أني ربما أذكر بعض كلمات من ألفية الحافظ السيوطي ، ولم أرد نفس المعنى الذي أراده السيوطي ، وإنما أردت معنى آخر ، ومثال ذلك تنظر الأبيات [٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢] وعليه فإنما أضفتُ مثل هذه الألفاظ للحافظ السيوطي من قبيل إضافة اللفظ الذي قاله دون المعنى ، فتنبه .

وأربعة عشر بيتًا ، والتي للحافظ العراقي [٥, ٧] سبعة ونصف بيت، والتي للشيخ البيقوني[٧] سبعة فقط[١]، وقد رأيت أن هذه الأبيات كلها قد جَمَعَتْ المُهِمَّ من هذا العلم الشريف ، وقد رأيت حب الطلاب لحفظ هذا العلم الشريف منظومًا ، في حين أن المنظوم من هذا العلم - مما هو مطبوع بين أيدينا - إما أن يكون مطولاً كألفية كل من الحافظين العراقي والسيوطي ، والتطويل في ذلك قد يحدث الملل ، أو مختصرًا كمنظومة الشيخ البيقوني ، والاختصار في الغالب يستوجب الخلل ! .

فلما رأيتُ الأمر كذلك ، وكنت أود أن يقف الطلاب على نظم في هذا العلم الشريف ، متوسط فيه بين التطويل الممل والاختصار المخل ، رأيت أن أجمع نظم كتابي خلاصة النظر ، لكونه مشتملاً على المهم من هذا العلم ومتوسطًا فيه بين التطويل الممل

(١) فكان مجموع أبيات هذه المنظومة [٢٦٩] مائتين وتسعة وستين بيتًا .

والاختـصـار المخل ، فكانت هذه المنظومـة التي بين يديك أيها القارىء الكريم ، وقد جعلتُ الأبيات التي لي بين قوسين هكذا [ ] ، وما كان للحافظ العراقي ، أو الشيخ البيقوني فقد نبهت عليه في الحواشي ، وما بقي بعدُ من غير تمييز فهو للحافظ السيوطي ، وقد عنونتُ بعناوين لكل نوع في النظم بعنوان من عندي حتى ولو كانت الأبيات لغيري :

هذا ، ولا يفوتني هنا أن أشكر شيخي الفاضل عَلَمَ الحديث ؛ الشيخَ محمد عمرو بن عبد اللطيف ؛ على تقديمه لكتابي هذا ، وعلى ما قدم لي من فوائد جمة متعلقة بعلمي العروض والقافية، بل وبإضافة بعض ألفاظ قليلة منه أيضًا فجزاه الله تعالى عني خيرًا ، واللهَ تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا مقبولاً ، وأن ينفع به طلابَ الحديث المهرة ، وأن ييسر حفظه وتثبيته لكل من يريد حفظه ابتغاء وجه الله تعالى .

و « سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » .

كتبه / **أبو محمد المصري عصام بن مرعي**

وكان الفراغ من كتابة هذه المنظومة وتبييضها في ليلة الإثنين الموافقة لـ ٦ رمضان سنة ١٤١٢هـ

٩/ ٣/ ١٩٩٢ م

تنبيه مهم جداً :

هذه المنظومة قد تم شرحها في أثناء ذكرها متفرقة في كتابي الخلاصة ، فعلى من أشكل عليه شيء منها أن يرجع إلى كتابي المذكور ، وليعلم القارىء الكريم أن ترتيب النظم هنا على حسب ترتيبه في أسئلة الخلاصة وأجوبتها إلا في النادر القليل جداً ، وبالله تعالى التوفيق .

تنبيهٌ لا بد منه :

ما سبق ذكره في هذه المقدمة قد قلته في مقدمة الطبعة الأولى لهذه المنظومة ، فأحببت أن أدعه كما كان حتى يطلع عليه القارىء ، فيعرف ما كانت عليه المنظومة في طبعتها الأولى .

وأما في الطبعة الثانية لهذه المنظومة فقد حدث تغيير في :

١- عدد أبياتها ، حيث زدت فيها [٤] أربعة أبيات، ونقص من أبيات الحافظ السيوطي ثلاثة [٣] أبيات ، فكان مجموع أبياتها الآن [٢٧٢] بيتًا ، للحافظ السيوطي [١٣٨] بيتًا تقريبًا ، ولي [١١٩] بيتًا ، وأما ما أضيف من أبياتها للحافظ العراقي والشيخ البيقوني فهو كما هو :

٢- أني قد جعلتُ كتابي الخلاصة - وهو لم يطبع حتى وقتنا هذا - شرحًا منثورًا لهذه المنظومة ، فجعلت

هذا النظم على ترتيبه المذكور هنا ، ثم شرحته كله بيتًا بيتًا ، وقد بدا لي ذلك - الآن - لأني رأيت إقبال طلبة العلم إنما هو على شرح علم المصطلح عن طريق النثر الشارح للنظم .

هذا ، وقد بدا لي في هذه الطبعة بعض الأمور العلمية فأُثْبِتُّهَا فيها -كما سوف يراها القارئُ اللبيبُ- وقد أطلعتُ شيخَنا الفاضلَ الحبيبَ عَلَمَ الحديث محمد عمرو على هذه الأمور فأقرَّها ، ووافقَ عليها حفظه الله تعالى ، وهذه الأمور المشار إليها آنفًا هي المذكورة في هذه الأبيات التالية - مع تعليقاتها - [٢٥-٤٦-٤٧-٤٩-٥٠-٥١-٧٧] ، وأما الأبيات رقم [٢٩-٣٠-٣١] فقد أطلعت شيخنا عليها ، ولكن قام عُذْرٌ دون ذكر مرادي منها بتوسع وتفصيل فأقرَّها شيخنا الحبيب - أيضا - ولكن قيَّدَ هذا التقرير بأنه مُؤَقَّتٌ على حسب ما سمع مني على العجالة - التي دعاني إليها العذر المشار إليه آنفًا - وأما حكمه أو

تقريره الذي لا تقييد فيه -كما سبق- فلعله يكون عند اطلاعه على شرح هذه الأبيات الثلاثة -المذكورة آنفا- بتوسع وتفصيل مُزيلَيْن لغموض بعض ألفاظها :

هذا ، والله عز وجل : أسأل أن ينفع بهذه المنظومة طلاب العلم الكرام ، كما أسأله عز وجل أن ييسر نشر شرحها المسمى بـ « خلاصة النظر في مصطلح أهل الأثر » .

اللهم يا رحمن يا رحيم يا قريب يا مجيب . . تقبل مني هذا العمل ، واجعله ذخرًا لي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وكان الفراغ من تبييض هذه المنظومة في صورة طبعتها الثانية في يوم الخميس الموافق : ١٦ رمضان المبارك سنة ١٤١٥هـ ، ١٦ فبراير سنة ١٩٩٥م .

وكتبه

أبو محمد المصريُ عصام بن مرعي

بسم الله الرحمن الرحيم

[أَبْدَأُ بِالحَمْدِ وَبِالثَّنَاءِ   عَلَى الإِلَهِ الوَاسِعِ العَطَاءِ

ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدِ   خَيْرُ صَلاةٍ وَسَلامٍ سَرْمَدِ

[وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ تَحْكِي الدُّرَرْ   مَغْسُولَةٌ ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الأَثَرْ

أَرْجُوْ مِنَ اللَّهِ بِهَا الثَّوَابَا   كَذَا وَأَنْ يُيَسِّرَ الحِسَابَا]

عِلْمُ الحَدِيْثِ

عِلْمُ الحَدِيْثِ ذُوْ قَوَانِيْنَ تُحَدْ   يُدْرَى بِهَا أَحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَدْ ٥

فَذَانِكَ المَوْضُوْعُ وَالمَقْصُوْدُ   أَنْ يُعْرَفَ المَقْبُوْلُ وَالمَرْدُوْدُ

السَّنَدُ وَالمَتْنُ وَالحَدِيثُ وَالخَبَرُ وَالأَثَرُ

وَالسَّنَدُ الإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ   مَتْنٍ كَالاِسْنَادِ لَدَى فَرِيقِ

وَالمَتْنُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السَّنَدُ ... مِنَ الكَلامِ وَالحَدِيثَ قَيَّدُوْا

بِمَا أُضِيفَ لِلنَبِيِّ قَوْلاً أَوْ ... فِعْلاً وَتَقْرِيْرًا وَنَحْوَهَا حَكُوْا

١٠ وَقِيْلَ لا يَخْتَصُّ بِالمَرْفُوْعِ ... بَلْ جَاءَ لِلمَوْقُوفِ وَالمَقْطُوعِ

فَهْوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الخَبَرْ ... وَشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الأَثَرْ

المَرْفُوْعُ وَالمَوْقُوْفُ وَالمَقْطُوْعُ

[وكُلُّ مَا قَدْ نَسَبُوهُ لِلنَّبِيْ ... فَقُلْ هُوَالمَرْفُوعُ فَاحْفَظْ وَاجْتَبِ]

وَمَاأَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَنَحْوِ ذَا فَمَوْقُوفٌ زُكِنْ[(١)]

[وَإِنْ تُضِفْ لِتَابِعٍ مَقْطُوعُ ... كَذَا أَخِي مَنْ بَعْدَهُ مَسْمُوْعُ[(٢)]

(١) هذا البيت للبيقوني في منظومته إلا جملة « ونحو ذا ف» فهي مني فتنبه والمراد بقولي « ونحو ذا » أي : نحو القول من فعل أو تقرير معتمد .

(٢) قولي : « مسموعُ» أي : وارد ومعروف عند أهل الحديث ، والمرادُ بجملة : «من بعده » أي : مَنْ بعدَ التابعيِّ من أتباع التابعين فمن بعدهم .

الحَدِيثُ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ

١٥ حَدُّ الصَّحِيحِ مُسْنَدٌ بِوَصْلِهِ   بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنْ مِثْلِهِ

وَلَمْ يَكُنْ شَذاًّ وَلا مُعَلَّلاً   [وَالحَدَّ ذَا يَاطَالِبًا فَلْتَقْبَلا[1]]

لا يُحْكَمُ لِمَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ بأنه أَصَحّ مُطْلَقًا

وَالوَقْفُ عَنْ حكْمٍ لِمَتْنٍ أَوْ سَنَدْ   بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقَاً أَسَدْ

وَآخَرُونَ حَكَمُوا فَاضْطَرَبُوا   لِفَوْقِ عَشْرٍ ضُمِّنَتْهَا الكُتُبُ

ما هو أول مُصنف في الصحيح وأيهما أفضل البخاري أم مسلم؟

وَآوَّلُ الجَامِعِ بِاقْتِصَارِ   عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ البُخَارِيْ

---

(١) أي : فلتقبل طالب العلم هذا التعريف للحديث الصحيح فإنه هو الحق وهو قول أهل الحديث خلافا للفقهاء الذين نفوا - في غالب أمرهم - الشرطين الأخرين الذين هما عدم الشذوذ وعدم العلة ، وقد توسعت في بيان ذلك عند شرح هذا البيت في كتابي : « الخلاصة » .

وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ وَالأَوَّلُ   عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ

٢٠ وَمَنْ يُفَضِّلْ مُسْلِمًا فَإِنَّمَا   تَرْتِيبَهُ وَصُنْعَهُ قَدْ أَحْكَمَا

هل في البخاري ومُسلم أحاديثُ منتقدةٌ وهل هما أصحُّ الكتب بعد القرآن الكريم

وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيْراً   فَكَمْ تَرَى نَحْوَهُمَا نَصِيْرَا

وَلَيْسَ فِي الكُتُبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا   بَعْدَ القُرَانِ وَلِهَذَا قُدِّمَا

مَعْنَى قَوْلهم : على شَرْط الشيخين

٢٥ [وَشَرْطُ ذَيْنِ أَنْ يَكُوْنَ ذَا السَّنَدْ   لَدَيْهِمَا وَبِالثُّبُوتِ قَدْ وَرَدْ[1]

وَإِنْ تَقُلْ : بَلْ لَمْ يَرِدْ بِهِ خَبَرْ   عَنِ الإِمَامَيْنِ : فَذَاكَ الْمُعْتَبَرْ][2]

---

(١) معنى هذا البيت هكذا : « وشرط ذين» : أي : البخاري ومسلم ، «أن يكون ذا السند» : أي مع توفر باقي شروط الصحة والثبوت :
وانظر – لزاما – البيت عقب هذا والتعليق عليه ، وبالله تعالى التوفيق !

(٢) المراد بقولي : « الامامين » أي : البخاري ومسلم ، وبقولي : « به » ما ذكر آنفا أنه شرطهما !

مَراتبُ الحديثِ الثابتِ من حيثُ الغالبُ لا الدَّوامُ

مَـرْوِيُّ ذَيْنِ فَـالبُـخَـارِيُّ فَـمَـاْ لِمُـسْلِمٍ فَـمَـا حَـوَى شَرْطَهُـمَـا

فَـشَــرْطُ أوَّلٍ فَـثَـانٍ ثُـمَّ مَـاْ كَـانَ عَلَى شَرْطِ فَـتَىً غَـيْرِهِمَا

وَرُبَّمَـا يَعْـرِضُ لِلمَـفْـرِقِ مَـاْ يَجْـعلُه مُـسَـاوِيًا أوْ قُـدِّمَـا

[وَهَذِهِ المَرَاتِبُ المَذْكُـــورَهْ قَـدْ قَـالَهَـا طَائِفَـةٌ مَـشْـهُـورَهْ[1]

وَهْيَ صَوَابٌ دُوْنَ ذِكْـرِ الرَّابِعَهْ فَـمَا يَلِيْـهَا قُلْ : وَحَتَّى السَّابِعَهْ [٣٠]

إذْ كُلُّهَـــا مَـرْتَبَــةٌ مُـوَحَّــدَهْ فِي أصْلِهَا وكَوْنِهَا مُجَوَّدَهْ !][2]

---

(١) المراد بالطائفة المشهورة هنا هي جل أهل الحديث المتأخرين والمعاصرين !

(٢) المراد بقولي : « كلها » أي : المراتب الأربعة الأخيرة ، والمراد بقولي « في أصلها » أي : في جملتها وغالبها وكذا في تفصيلها ، والمراد بقولي : «مجوده» أي : مصححة من قبل من نص على صحتها من أهل الحديث الكرام .

هل استوعبَ البُخاريُّ ومُسلمٌ الحديثَ الصحيحَ في كتابَيْهمَا أم لا ؟

مِنَ الصَّحِيحِ فَوتًا كَثِيراً   [وَلا تَقُلْ يَا جِهْبِذًا يَسِيْرَا]

هل فاتَ الخمسةُ من الصحيح كثيرٌ أم قليلٌ؟

النَّوَوِي لَمْ يَفُتِ الخَمْسَةَ مِنْ   مَا صَحَّ إلا النَّزْرَ فَاقْبَلْهُ وَدِنْ

كيف يُعْرفُ كونُ الحديث صحيحًا في حقِّ العَامِّي أو المُقَلِّد ؟

وَخُذْهُ حَيْثُ حَافِظٌ عَلَيْهِ نَص   وَمَنْ مُصَنَّفٍ بِجَمْعِهِ يُخَصْ

مَن الذِي لا يُقلِّد في ثُبُوتِ الحديثِ وضعفِهِ سنداً ومتناً؟

[وَالمَتْنَ والإسْنَادَ حَقِّقْ يَا عَلَمْ   هَذَا سَبِيلُ الفُضَلا أهْلِ الهِمَمْ] ٣٥

الكلامُ على الحاكمِ ومُستدركه

وكَمْ بِهِ تَسَاهَلَ حَتَّى وَرَدْ   فِيهِ مَنَاكِرٌ وَمَوْضُوعٌ يُرَدْ

الكلامُ عن ابنِ حِبَّانَ وصحيحِهِ

مَا سَاهَلَ البُسْتِيُّ فِي كِتَابِهِ بَلْ شَرْطُهُ خَفَّ وَقَدْ وَفَى بِهِ

الكلامُ عن المُستخرجاتِ على الصحيحينِ

وَاسْتَخْرَجُوْا عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِأَنْ يَرْوِي أَحَادِيثَ كِتَابِ حَيْثُ عَنْ

لا مِنْ طَرِيقِ مَنْ إِلَيْهِ عَمَدَا مُجْتَمِعًا فِي شَيْخِهِ فَصَاعِدَا

فَرُبَّمَا تَفَاوَتَتْ مَعْنَىً وَفِي لَفْظٍ كَثِيرًا فَاجْتَنِبْ أَنْ تُضِفِ [٤٠]

إِلَيْهِمَا وَمَنْ عَزَا أَرَادَا بِذَلِكَ الأَصْلَ وَمَا أَجَادَا

الاعتبارُ والشَّواهِدُ والمُتَابَعَاتُ

الاعْتِبَارُ سَبْرُ مَا يَرْوِيهِ هَلْ شَارَكَ الرَّاوِي سِوَاهُ فِيهِ

[وَقُلْ مُتَابِعٌ إِذَا مَا جَاءَ عَنْ نَفْسِ الصَّحَابِي كَذَا فَلْتَحْفَظَنْ

وَإنْ يَجِئْ عَنْ صَاحِبٍ آخَرَ قُلْ   ذَا شَاهِدٌ وَفِيهِمَا خُلْفٌ سَهُلْ]

الكَلامُ عن الحسنِ لِذَاتِه
ثمَّ الصحيحِ لغيرِه ثُمَّ الحَسَنِ لغيرِه

[٤٥] المُرْتَضَى فِي حَدِّهِ (١) مَا اتَّصَلا   بِنَقْلِ عَدْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلا

شَذَّ وَلا عُلِّلَ [لَكِنْ لَمْ يَرِدْ   عِنْدَ انْفِرَادِهِ قَبُولٌ اعْتُمِدْ(٢)

وَقَدْ نَفَى هَذَا القَبُولَ الذَّهَبِي   وَصُنْعُهُمْ دَلَّ عَلَى ذَا المَذْهَبِ(٣)

---

(١) أي : في حد الحديث الحسن لذاته .

(٢) معنى قولي : « لكن » حتى قولي - : « اعتمد » أي : لكن مع شهرة الحسن لذاته والقول باعتماده عند المتأخرين أو جُلّهم : لم يرد عن نُقَّاد الحديث المتقدمين قبو ل معتمد في حالة انفراد راوى الحديث الحسن لذاته به ، وانظر - لزامًا - التعليق الآتي عقب هذا .

(٣) ومعنى هذا البيت : أن القبول الذي عليه المتاخرون أو جلُّهم في أمر الحسن لذاته إذا انفرد به راوية ، قد نفاه إمام النقاد أبو عبد الله الذهبي حيث قال صراحة في الميزان [٣/ ١٤٠ - ١٤١] : « إن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا » اهـ ، وهكذا من نظر في صنيع نقاد الحديث المتقدمين فإنه سيقطع بأن عدم القبول في ذلك هو ما كانوا عليه رحمهم الله تعالى .

هذا ويدل على أن هذا هو صنعيهم -صراحةً- قولُ الحافظ أبي يعلى الخليلي=

وَقَــالَ بَعْضٌ مِنْ أُهَيْلِ العِلْمِ   إِنْ جَاءَ ذَا] مِنْ طُرْقٍ اخْرَى يُنْمِي

إِلَى الصَّحِيحِ أَيْ : لِغَيْرِهِ [وَمَا   يَرْقَى إِلَى الثُّبُوْتِ مَا] قَدْ وُسِمَا[1]

ضَعْفًا لِسُوءِ الحِفْظِ أَوْ إِرْسَالِ أَوْ   تَدْلِيْسٍ أَوْ جَــهَــالَةٍ إِذَا رَأَوْا [٥٠]

= في الإرشاد [١/ ١٧٦ - ١٧٧] : والذي عليه حفاظ الحديث : الشاذُّ : ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان ، أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لايقبل . وما كان عن ثقة يتوقف فيه ، ولا يحتج به » اهـ .
قلت : فإذا كان حفاظ الحديث الأصل فيهم أنهم لايقبلون حديث الراوي الثقة - الذي ليس بالحافظ المتقن - ولا يحتجون بحديثه عند انفراده به ، فكيف يكون صنيعهم إذا كان المتفرد - بحديث ما - صدوقا دون رتبة الثقة ؟ !
هذا ، وليعلم أن ما سبق ذكره هنا لا بد أن تستثنى منه صورةُ إذا ما نصَّ حافظ نقاد جهبذٌ كأحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي وأمثالهم على رواية ما تفرد بها من ليس بالحافظ المتقن بالصحة ، وذلك لأنهم كانوا -لسعة حفظهم للسنة- أحيانا يحكمون على الرواية دون نظر للراوي ، وذلك ما لم يخالفه حافظٌ نقادٌ آخرُ ، فحينئذ لاتستثنى هذه الصورة ، وإنما يتبع فيها الدليل ، وكذا تستثنى صورةُ بعض الأسانيد التي لها مَزِيَّة خاصة تدعو إلى قبولها ، وذلك مثل سند عمرو بن شعيب عن أبيه عنَ جده ، فهذا السند له مزية اختصاص عمرو عن أبيه لكونه أباه فلا يخفى عليه حديثه ، وكذا رواية أبيه عن جده ، وهذا ما لم يقم دليل على نكارة رواية خاصة بعينها فيه ، فاستعن بالله وانبذ التقليد !

(١) «ما» الأولى - هنا - نافية ، و «ما» الثانية موصولة بمعنى الذي .

مَجِيئَهُ مِنْ جِهَةٍ أخْرَى[1] وَمَا　　كَانَ لِفِسْقٍ أوْ يُرَى مُتَّهَمَا

[يَهْبِطُ لِلْهَلاكِ بِالتَّعَدُّدِ　　وَلا يَصِيرُ قَطُّ كَالَّذِي بُدِيْ]

ألفاظٌ تُطْلَقُ على بعضِ الأحاديثِ المقْبولَةِ

وَلِلْقَبُولِ يُطلِقُونَ جَيِّداً　　وَالثَّابِتَ الصَّالِحَ وَالْمُجَوَّدَا

---

(١) والنظم من أول قولي في البيت [٤٩] : «وما» إلى قولي في البيت [٥١] «أخرى» إنما هو في الكلام عن الحديث المسمى عند المتأخرين بـ «الحسن لغيره» ، والذي عليه التحقيق العلمي والنقد الحق الذي لاريب فيه إنما هو رد الاحتجاج بهذا النوع من الأحاديث وهذا الرد هو الذي كان عليه نقاد الحديث وحفاظه المتقدمون رحمهم الله تعالى ، وذلك باستثناء صورة واحدة منه ، وهي ورود الحديث الذي أرسله أو رواه التابعي الكبير مثل سعيد بن المسيب وأمثاله من وجوه عدة بهذا الوصف ، فهذه الصورة قد يطمئن لها قلب الممارس لهذا العلم الشريف ما لم تقم قرائن تَرُدُّهَا ، وقد لا يطمئن له في حين آخر أصلا ، وهذا ليس فيه قاعدة مطردة يسار عليها ، وإنما النقد في ذلك يرجع إلى علم النقد والممارسة !
هذا ، وقد توسعت توسعا لا بأس به في إقامة الحجة على كل ماسبق هنا ، وذلك في كتابي : «الخلاصة» . وأما التوسع في ذلك بصورة لا تترك شيئًا يتعلق بهذه المسألة فهذا يحتاج إلى رسالة مستقلة ، ولعل الله جل وعلا يُيَسِّر ذلك لي أو لأحد من إخواننا الكرام الذين هداهم الله تعالى إلى اعتناق هذا المذهب السلفي المبارك ، وبالله التوفيق .

وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتُ ... أوْ يَشْمَلُ الحُسْنَ نِزَاعٌ ثَابِتُ

وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالحَسَنْ ... وَقَرَّبُوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنْ [٥٥]

ما هو معنى قول التِّرْمذيِّ في بعض الأحاديث:

« حسن صحيح »

الحُكْمُ بِالصِّحَّةِ وَالحُسْنِ عَلَى ... مَتْنٍ رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ اسْتُشْكِلا(١)

[فَاتْرُكْ خِلافَهُمْ أخِي فِي فَهْمِهِ ... وَانْصِبْ دَلِيلاً ثُمَّ خُذْ بِحُكْمِهِ

وَفِي نِهَايَةَ المَطَافِ فَلْتَقُلْ ... كَلامُهُ عَلَى الثُّبُوْتِ قَدْ حُمِلْ]

المراد بقول أبي داود في أحاديث سُنَنِهِ: صَالِحٌ

[ثُمَّ المُرَادُ عِنْدَهُ بِالصَّالِحِ ... مَالَمْ يُقَيَّدْ فَالعُمُوْمَ صَحِّحِ](٢)

---

(١) أصل البيت عن السيوطي كان هكذا : «. . . الترمذي واستشكلا» فجعلته كما ترى ، مع علمي بأن وزن السيوطي صحيح ، فتنبه

(٢) بعض العلماء قيد الصالح عند أبي داود بالصالح لذاته وبعضهم قيده بالصالح في الشواهد والمتابعات وبعضهم عمم فقال : يشمل الصالح لذاته : أي : الذي يحتج به لذاته كالصحيح والحسن ، ويشمل أيضا الصالح في الشواهد والمتابعات ، وهذا الأخير هو الصواب .

اصطلاحٌ مُحْدَثٌ للبَغَوِيِّ
في كتابه «مصابيح السنة»

٦٠ فَإِنْ يُقَلْ فِي السُّنَنِ الصِّحَاحُ مَعْ ... ضَعِيفِهَا وَالبَغَوِيُّ قَدْ جَمَعْ

مَصَابِحًا وَجَعَلَ الحِسَانَ مَا ... فِي سُنَنٍ قُلْنَا اصْطِلاحٌ يُنْتَمَىٰ

الحديثُ الضَّعيفُ

وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ قَصُرْ ... فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أقْسَامٌ كَثُرْ[1]

الحَديثُ الموضوعُ
وهل يجوزُ تبليغُهُ دونَ بَيَانِهِ؟

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوْضُوعُ[1]

[فَاحْذَرْ إضَافَةً عَرَتْ عَنْ وَصْفِهِ ... بِالوَضْعِ إذْ لا بُدَّ مِنْ تَزْيِيفِهِ]

---

(١) هذا البيت للشيخ البيقوني في منظومته .

أسبابُ الوَضْعِ ودَوَاعِيهِ عند الوَضّاعِينَ

وَالوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ لِيُفْسِدَا   دِينًا وبَعْضٌ نَصْرَ رَأْيٍ قَصَدَا [٦٥]

كَذَا تَكَسُّبًا وبَعْضٌ قَدْ رَوَى   لِلأُمَرَاءِ مَا يُوَافِقُ الهَوَى

وَشَرُّهُمْ صُوفِيَّةٌ قَدْ وَضَعُوا   مُحْتَسِبِينَ الأَجْرَ فِيمَا يَدَّعُوا

فَقُبِلَتْ مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمُ   حَتَّى أَبَانَهَا الأُلَى هُمُ هُمُ

هل يجوز الوَضْعُ للترغيب في الثَّوَابِ والخير أم لا ؟

وَالوَضْعُ فِي التَّرْغِيبِ ذُو ابْتِدَاعِ   جَوَّزَهُ مُخَالِفُ الإِجْمَاعِ

هل ابنُ الجَوْزِي تَسَاهل أم تَشَدَّدَ في الحُكم بالوضْعِ على بعضِ أحاديثِ كِتَابه المَوْضُوعَات ؟

وَفِي كِتَابِ وَلَدِ الجَوْزِيِّ مَا   لَيْسَ مِنَ المَوْضُوعِ حَتَّى وُهِّمَا [٧٠]

مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالحَسَنْ   ضَمَّنْتُهُ كِتَابِيَ القَوْلَ الحَسَنْ

وَمِن غَـرِيبِ مَـا تَرَاهُ فَـاعْلَمِ   فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمِ

الحديثُ المتروكُ

[مَتْرُوكُهُ[(١)] مُـتَّـهَمٌ بِهِ انفَـرَدْ   وَقِيلَ غَيْرُ ذَا لَدَيْهِمْ مُعْتَمَدْ]

الحديثُ المضطربُ

مَا اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُ حَيْثُ وَرَدْ   مِنْ وَاحِدٍ أَوْ فَوْقَ مَتْنًا أَوْ سَنَدْ

٧٥ وَلا مُـرَجِّحَ هُوَ المُضْطَرِبُ   وَهْوَ لِتَضْعِيفِ الحَدِيثِ مُوْجِبُ

إلا إذَا اخْتَلَفُوا فِي اسْمٍ أَوْ أَبْ   لِثِقَةٍ فَهْوَ صَحِيحٌ مُضْطَرِبْ

---

(١) قولي : «متروكه» الضمير فيه عائد على الحديث، أي : الحديث المتروك هو، فتنبه .

الحديثُ المُنْكَرُ والحديثُ المعروفُ

[المُنْكَرُ الذي رَوَى الضَّعِيْفُ   مُنْفَرِدًا(١) وَضِدُّهُ المَعْرُوْفُ]

الشَّاذُّ والمحفوظُ

وُذُو الشُّذُوذِ مَا رَوَى المَقْبُولُ   مُخَالِفًا أرْجَحَ وَالمَجْعُولُ

أرْجَحَ مَحْفُوظٌ وَقِيلَ مَا انْفَرَدْ   لَوْ لَمْ يُخَالِفْ قِيْلَ أوْ ضَبْطًا فَقَدْ

الحديثُ المعللُ

[كُلُّ حَدِيثِ ظَاهِرِ السَّلامَهْ   وَبَعْدَ جَمْعٍ تَنْجَلِي عَلامَهْ] ٨٠

تُثْبِتُ عِلَّةً لَهُ خَفِيَّهْ   قَادِحَةً وَلَمْ تَكُنْ مَرْضِيَّهْ

(١) المراد - عندي هنا - بالضعيف كل من لا يحتمل التفرد ، : هذا ، ولبيان ذلك بتفصيل لا بأس به هنا ينظر - لزاما - التعليقان رقما [١١ - ١٢] ، والله المستعان !

فَـــاحْكُمْ بِأَنَّـهُ هُوَ الْمُعَلَّلُ   وَأَنَّهُ عِنْدَهُمُـــوْ لا يُقْـــبَلُ[١]]

الحديثُ المدرجُ

[وَمُـدْرَجٌ لَدَيْهُـمُـو قِـسْـمَـانِ   فَـخُـذْهُمَـا فَـأَنْتَ ذُوْ عِـرْفَـانِ

فَـمُـدْرَجٌ لِلْمَتْنِ وَهْوَ مَا دَخَلْ   فِي مَـتْنِهِ مَـا لَيْسَ مِنْهُ وَاتَّصَلْ

٨٥ ثَانِيـهِمَا الْمُدْرَجُ أَعْنِي فِي السَّنَدْ   وَهْوَ بِتَـغْـيِـيـرِ لَدَيْهِمُ قَـدْ وَرَدْ]

الحديثُ المقلوبُ

[وَعَـرِّفِ الْمَقْلُوبَ بِالَّذِي انْقَلَبْ   إِسْنَادُهُ أَوْ مَـــتْنُهُ يَا ذَا الرُّتَـبْ]

---

(١) قولي في الشطر الثاني من البيت الأول : « تنجلي » ، بناء على الأصل والغالب في وضوح العلة بعد جمع الطرق ، وإلا فما لوم أنها أحيانا لا تكون واضحة جلية وإنما يستقر نظر الجهبذ في الحديث على أن الحديث معلل وإن لم يقدر على إبراز العلة وإيضاحها فتنبه .

الحديثُ المُعلَّقُ

مَـــا أوَّلُ الإسْنَادَ مِنْهُ يُطلَقُ   ولَوْ إلى آخِـــرِهِ مُـــعَلَّقُ

الحديثُ المُعْـضَلُ

[يَا سَائِلي عَنِ الحَدِيثِ المُعْضَلِ   خُذْ حَدَّهُ مِنْ غَيْرِ أدْنَى مُعْضَلِ

كُلُّ حَـدِيْثٍ زَادَ سَـقْطُهُ عَلَى   رَاوٍ تَوَالِيَـا طُوَيْلِبَ العُلَى]

المُنْقَطِـعُ

[مُنْقَطِعُ الحَـدِيثِ عِنْدَ الأثَرِيْ   خُـذْ حَـدَّهُ مِنِّي بِفَـهْمٍ تَمْـهَـرِ ٩٠

هُوَ الذِيْ إسْنَادُهُ قَـدْ انْقَطَعْ   بِسَـقْطِ رَاوٍ وَاحِـدٍ كَـذَا سَطَعْ

فَإنْ يَرِدْ سَقْطٌ وَزَادَ فِي العَـدَدْ   دُوْنَ تَوَالٍ ذَاكَ أيْضًا مُعْتَمَدْ]

المرسلُ

[وَمُرْسَلٌ قُلْ بَعْدَ تَابِعٍ سَقَطْ   وَقِيلَ قَيِّدْ بِكَبِيرِهِمْ فَقَطْ

وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَكِنِ اشْتَهَرْ   أَوَّلُهَا وَغَيْرُهُ قَدِ انْدَثَرْ]

حكمُ مُرْسَلِ الصَّحَابِي

٩٥ أَمَّا الذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيْ   فَحُكْمُهُ الوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ[١]

الإرسالُ الخَفِي

[وَمَنْ رَوَى عَنْ غَيْرِهِ وَقَدْ ظَهَرْ   مَنْعُ لِقَاءٍ[٢] بِدَلِيلٍ مُعْتَبَرْ

فَقُلْ هُوَ الإِرْسَالُ ذُوْ الخَفَاءِ   فَاظْفَرْ بِهِ فَأَنْتَ ذُوْ عَلاءِ][٣]

---

(١) هذا البيت للحافظ العراقي في ألفيته .

(٢) أي : مع كونه معاصرا له .

(٣) واعلم أن بعض أهل الحديث يطلق لفظ : « التدليس » ويريد بها صورة الإرسال الخفي هذا .

المُدَلَّسُ

[مُدَلَّسُ الحَدِيثِ كُلُّ مَا أُنِسْ　　فِيهِ مِنَ التَّدْلِيسِ نَوْعٌ فَاحْتَرِسْ

أَقْسَامُهُ قَدْ كَثُرَتْ وَالمُشْتَهَرْ　　مِنْهَا ثَلاثَةٌ لَدَى أَهْلِ الأَثَرْ

خُذْهَا أَخِي تَسْوِيَةٌ إِسْنَادُ　　ثُمَّ شُيُوخٌ عَمَّهَا إِهْمَادُ(1)] ١٠٠

حكمُ عنعنةِ المدلسِينَ في الصَّحيحين

وَمَا أَتَانَا فِي الصَّحِيحَيْنِ بِعَنْ　　فَحَمْلُهُ عَلَى ثُبُوتِهِ قَمَنْ

المُعَنْعَنُ

[مُعَنْعَنٌ كَعَنْ عَلاءٍ عَنْ كَرَمْ　　وَالأَصْلُ فِيهِ الوَصْلُ يَاأَهْلَ الكَرَمْ

بِشَرْطِ أَنْ يُعَاصِرَ الشَّيْخَ وَأَنْ　　يَنْتَفِيَ التَّدْلِيسُ عَنْهُ حَيْثُ عَنْ

---

(١) الإهماد هو : السكوت على ما يكره ، كما في القاموس المحيط (ص٤١٩ ، ط : الرسالة).

فَـــإِنْ أَتَتْ قَـــرِينَةٌ وَبَيَّنَتْ   مَنْعَ لِقَاءٍ خُذْ بِهَـا إِنْ قَـوِيَتْ] (١)

الحديثُ الذي في سندِهِ مجهولٌ

١٠٥ [وَإِنْ أَتَى فِي سَنَدٍ مَـجْـهُـوْلُ   فَـقُلْ ضَـعِـيفٌ هَـكَذَا المَنْقُـوْلُ]

معرفةُ المُبْهَمَاتِ

وَٱلْفُوْا فِي مُـبْـهَـمَاتِ الأَسْـمَـا   لِكَيْ تُـحِـيطَ النَّفْسُ مِنْهَـا عِلْمَـا

كَــــرَجُلٍ وَامْـــرَآةٍ وَابْنٍ وَعَـمْ   خَـــالٍ أَخٍ زَوْجٍ وَآشْـــبَـــاهٍ وَآمّ

(١) ومن هذه القرائن التي يتبين بها منع اللقاء أن يعرف راو بالإرسال عن بَعض الرواة ، ثم يروي عمن عاصره ولكن يغلب على الظن أنه مارآه ، وذلك مثلا لكونه مصريا والراوي عنه خراسانيا ، فهذا وإن لم ينص أحد من الأئمة على الإرسال فيه ، فإننا لا نتابع فيه مذهب مسلم ، وإنما نحكم عليه بالإرسال ، وإنما مذهب الإمام مسلم إنما يصح أن يكون أصلا - لا مطردا - في صورة من روى عمن عاصره وغلب على الظن أنه سمع منه ، وذلك مثل أن يكون بصريا روى عن بصري، وكان بين وفاتيهما وقت يغلب على الظن أنه كاف في إثبات السماع أو نحو ذلك . هذا ، وليُعْلم أن ماسبق إنما هو حيث لم يقم دليل واضح أكيد على إثبات السماع أو نفيه .

المتَّصِلُ أو المَوْصُولُ

وَإِنْ تُصِلْ بِسَنَدٍ مَنقُــولا ... فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُولاً

سَــوَاءَ المَوْقُـوفُ وَالمَرْفُـوعُ ... وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ المَقْطُوعْ[1]

الحديثُ المُسْنَدُ

وَالمُسْنَدُ المَرْفُـوعُ ذَا اتِّصَـالِ ... وَقِـيلَ أَوَّلٌ وَقِـيلَ التَّـالِي ١١٠

المَزِيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيد

[إِنْ جَاءَ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقَيْنِ وَقَدْ ... تَوَحَّدَا شِبْهًا وَوَصْلاً فِي السَّنَدْ

لَكِنْ طَرِيقٌ مِنْهُـمَـا مَـزِيدُ ... فَـقُلْ هُوَ المَزِيدُ يَا يَزِيدُ

---

(١) هذان البيتان للإمام الحافظ العراقي رحمه الله تعالى .

فَــإِنْ أَتَتْ قَــرِينَةٌ وَبَيَّنَتْ   وَهْمًا فَخُذْ وَحَيْثُ لاَ قُلْ ثَبَتَتْ][1]

خبرُ الآحادِ

[وكُلُّ مَــا لَمْ يَبْلُغِ التَّــوَاتُرْ   فَـقُلْ هُوَ الآحَادُ لا تُشَاجِـرْ]

الغَريبُ

١١٥ [وكُلُّ مَــا رَاوٍ بِهِ قَــدِ انْفَــرَدْ   فَـقُلْ غَـرِيبٌ هَـكَذَا قَـدِ اطَّرَدْ

وَمِنْهُ تَقْيِيدٌ بِوَصْفٍ مُعْتَمَدْ   بِثِـقَــةٍ أَوْ عَنْ إِمَــامٍ أَوْ بَلَدْ]

العَزيزُ

[كُلُّ حَــدِيثٍ قَــدْ رَوَاهُ اثْنَانِ   فَـقُلْ عَـزِيزٌ طَالِبَ البُـرْهَانِ]

---

(١) قولي : « وحيث لا قل ثبتت » أي : وحيث لم تقم قرينة تدل على أن الزيادة وهم فقل إذًا ثبتت هذه الزيادة ، ثم يبقى سبيلُ الجمع بعد ذلك بين هذه الزيادة والطريق الآخر الذي لم يذكرها ، وقولي « فَخُذْ » أي : بهذه القرينة التي أثبتت وبينت الوهمَ ، فتنبه .

المَشْهُورُ بنَوْعَيْهِ

[وكُلُّ مَـــا زَادَ عَنِ العَـــزِيزِ ... فَـقُلْ هُوَ المَشْــهُـورُ يَا عَــزِيزِي

لَكِنْ تَـوَاتُرًا لِزَامــاً يَفْــقِــدَنْ ... فَارْضَ بِهَذَا الحَدُّ بَلْ وَلْتَـحْفَظَنْ]

وَيُطْلَقُ المَشْهُورُ لِلَّذِي اشْتَـهَرْ ... فِي النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شُرُوطٍ تُعْتَبرْ ١٢٠

المتواترُ

[تَوَاتُرُ الحَـدِيثِ مَا قَدْ جَاءَ عَنْ ... جَـمْعٍ كَـثِيـرٍ وَمَعَ اشْـتِـرَاطِ أنْ

يَكُونَ هَذَا الجَـــمْعُ بِالتَّكْرَارِ ... فِي طَبَـقَـاتِهِ وَبِاسْـتِـمْــرَارِ

وَأنْ تُحِـيلَ العَـادَةُ اتِّفَـاقَـهُمْ ... عَلَى اخْـتِـلاقٍ وَاصْطِنَاعٍ بَيْنَهُمْ

وَإنْ يُقَلْ جَـاءَ اسْـتِنَادُهُمْ عَلَى ... حِسٌّ يَكُنْ قَوْلاً صَحِيحًا قَدْ عَلا

وَإنْ يُقَلْ وَهَلْ يُفِـيـدُ العِلْمَـا ... أقُلْ نَعَمْ ضَــرُورَةً بَلْ جَــزْمَـا] ١٢٥

المُسَلْسَلُ

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى   مِثْلُ أمَا واللَّهِ أنْبَأنِي الفَتَى

كَذَاك قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَا   أوْ بَعْدَ أنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا(١)

مُخْتَلفُ الحديثِ

وَهْوَ حَدِيثٌ قَدْ آبَاهُ آخَرُ   فَالجَمْعُ إنْ أمْكَنَ لا تَنَافُرُ

أوْ لا فَإذْ يُعْلَمُ نَاسِخٌ قُفِي   أوْلا فَرَجِّحْ وَإذَا يَخْفَى قِفِ

مُحْكَمُ الحديثِ

١٣٠ [وَمُحْكَمُ الحَدِيثِ مَا يَسْلَمُ مِنْ   تَعَارُضٍ مَعْ غَيْرِهِ كَذَا زُكِنْ](٢)

---

(١) هذا البيت للشيخ البيقوني في منظومته

(٢) «ما» في هذا البيت موصولة بمعنى : «الذي» ، وليست «ما» النافية ، فتنبه ، وكلمة : «زكن» أي : عُلِمْ وعُرِف عندهم .

ناسخُ الحديثِ ومنسوخُهُ

[وَمَا أتَى لِيَرْفَعَ الذِي مَضَى   فَقُلْ هُوَ النَّاسِخُ وَهْوَ المُرْتَضَى

يُعْرَفُ بِالوَقْتِ وَبِالمَنْقُولِ   عَنِ الصِّحَابِ أوْ عَنِ الرَّسُولِ

وكُلُّ إجْمَاعٍ عَلَى نَسْخٍ(١) يَرِدْ   فَارْدُدْ وَقُلْ مَا صَحَّ هَذَا بَلْ فُقِدْ

هَذَا إذَا مَا كَانَ(٢) عَنْ نَصٍّ خَلا   وَاقْبَلْ إذَا انْبَنَى(٢) عَلَى نَصٍّ جَلا]

الإسنادُ العَالي والنَّازِلُ

وكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا   وَضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ نَزَلا(٣) [١٣٥]

المُدَبَّجُ

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أخِهْ   مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقّاً وَانْتَخِهْ(٣)

---

(١) أي: . . على نسخ نص ثابت عنه ﷺ، من باب أولى ما كان عن الله سبحانه وتعالى .
(٢) أي : الإجماع المذكور آنفا
(٣) هذا البيت للشيخ البيقوني رحمه الله تعالى .

السَّابِقُ واللاحِقُ

[إذَا رَوَى عَنْ شَـيْخٍ اثْنَانِ بَعْـدْ   مَـوْتُ كِلَيْـهِـمَـا فَـقُلْ إذَا وَجُـدْ

ذَا سَـــــابِقٌ وَلاحِـقٌ عِـنْـدَهُـمُ   فَـاعْنَ بِهِ فَـهْـوَ بَدِيْعٌ مُـحْكَمُ]

الـمُؤْتَلِفُ والـمُخْتَلِفُ

أهَمُّ أنْوَاعِ الحَـدِيثِ مَـا ائْتُلِفْ   خَطًا وَلَكِنْ لَفظُهُ قَـدِ اخْتُلِفْ

١٤٠ وَجُلُّهُ يُعْـــــرَفُ بِالنَّقْلِ وَلا   يُمكِنُ فِيْهِ ضَـابِطٌ قَدْ شَـمِلا

الـمُتَّفِقُ والـمُفْتَرِقُ

وَاعْنَ بِمَـا لَفظًا وَخَطًا يَتَّـفِقْ   لَـكِنْ مُـسَـمَّـيَـاتُهُ قَـدْ تَفْـتَـرِقْ

لاسِيَّمَا إنْ يُوْجَـدَا فِي عَـصْـرِ   وَاشْـتَـرَكَـا شَـيْـخًـا وَرَاوٍ فَـادْرِ

المُتَشَابِهُ

فِي المُتَشَابِهِ الخَطِيبُ أَلَّفَا   وَهْوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَدْ تَأَلَّفَا

يَتَّفِقَا فِي الاسْمِ وَالأَبِ ائْتَلَفْ   أَوْ عَكْسِهِ أَوْ نَحْوِ ذَا كَمَا اتَّصَفْ

المُشْتَبِهُ المَقْلُوبُ

أُلِّفَ فِي المُشْتَبِهِ المَقْلُوبِ   رَفْعًا عَنِ الإِلْبَاسِ فِي القُلُوبِ ١٤٥

كَابْنِ الوَلِيدِ مُسْلِمٍ لَبْسٌ شَدِيدْ   عَلَى البُخَارِي بِابْنِ مُسْلِمِ الوَلِيدِ

المُهْمَلُ

[إِذَا رَوَى الرَّاوِي عَنِ البَعْضِ وَلَمْ   يُمَيِّزُوا فَمُهْمَلٌ يَا ذَا الهِمَمْ]

الأَلْقَابُ

[مَعْرِفَةُ الأَلْقَابِ نَوْعٌ أَحْمَدُ   فِيهِ فَوَائِدٌ لَدَيْهِمْ تُحْمَدُ

مَنْ يَنْتَسِبُ لغير أبيه

وَادرِ الَّذي لِغَيْرِ أبٍ يَنْتَسِبْ　　خَوْفَ تَعَدُّدٍ إذَا لَهُ نُسِبْ

مَنْ نُسِبَ إلى غير نسبتِهِ الحقيقيةِ

١٥٠ وَنَسَبُوا البَدْرِيَّ وَالخُوزِيَّا　　لِكَوْنِهِ جَاوَرَ وَالتَّيْمِيَّا

كَذَالِكَ الحَذَّاءُ لِلْجُلَّاسِ　　وَمِقْسَمٌ مَوْلَى بَنِي عَبَّاسِ

مَعْرِفةُ الأسماءِ والكُنَى

وَاعْنَ بِالأسْمَا وَالكُنَى فَرُبَّمَا　　يُظَنُّ فَرْدٌ عَدَدًا تَوَهُّمَا

مَنْ يُذْكَرُ بأسماء ونُعوت مُتعددةٍ

وَأَلَّفَ الأزْدِيُّ فِيمَنْ وُصِفَا　　بِغَيْرِ مَا وَصْفٍ إرَادَةَ الخَفَا

وَهْوَ عَوِيصٌ عِلْمُهُ نَفِيسُ　　يُعْرَفُ مِنْ إدْرَاكِهِ التَّدْلِيسُ

مِـثَـالُهُ مُـحَـمَّـدُ الـمَـصْلُوبُ   خَمْسِينَ وَجْهًا اسْمُهُ مَقْلُوبُ [١٥٥]

أفرادُ العلمِ من الأسماءِ والكنى وغير ذلك

وَالبَـرْذَعِي صَنَّفَ أفْـرَادَ العَلَمْ   أسْـمَـاءَ اوْ ألقَـابًا اوْ كُنَى تُضَمّ

كَـاجْـمَـدِ وكَـجُـبَـيْـبِ سَنْدَرِ   وَشَكَلِ صُنَابِحِ بْنِ الأعْـسَـرِ

أبِي مُـعَـيْـدِ وَأبِي الـمُـدِلَّهْ   أبِي مُـرَايَةَ اسْـمُـهُ عَـبْـدُ اللَّه

سَـفِـيْنَةِ مِـهْـرَانَ ثُمَّ مِنْدَلِ   بِالكَسْرِ فِي المِيْمِ وَفَتْحُهَا جَلِي

معرفةُ الوِحْدانِ

صَنَّفَ فِي الوِحْدَانِ مُسْلِمٌ بِأنْ   لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَـيْـرُ وَاحِـدٍ وَمَنْ [١٦٠]

مُـفَـادِهِ مَعْـرِفَـةُ الـمَجْـهُـولِ   وَالرَّدُّ لا مِنْ صُـحْـبَـةِ الرَّسُولِ

رِوَايَةُ الكِبَارِ عَن الصِّغَار

وَقَدْ رَوَى الكِبَارُ عَنْ صِغَارِ فِي السِّنِّ أوْ فِي العِلْمِ وَالمِقْدَارِ

أوْ فِيهِمَا وَعِلْمُ ذَا أفَادَا أنْ لا يُظَنَّ قَلْبُهُ الإسْنَادَا

روايةُ الأبناءِ عن الآباء

[وَاعْرِفْ كَذَا رِوَايَةَ الأبْنَاءِ عَنْ أصْلِهِمْ أعْنِي عَنِ الآبَاءِ

١٦٥ وَامْهَرْ بِهِ لا سِيَّمَا أبٌ وَجَدّ مَا جَاءَ ذِكْرُ اسْمِهِمَا لَدَى سَنَدْ]

مَعرفةُ الإخوةِ والأخواتِ

وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَئِيُّ صَنَّفَا فِي إخْوَةٍ وَقَدْ رَأوْ أنْ يُعْرَفَا

كَيْ لا يُرَى عِنْدَ اشْتِرَاكٍ فِي اسْمِ أبْ غَيْرُ أخٍ أخًا وَمَا لَهُ انْتَسَبْ

مَعْرِفةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والمُضَعَّفِ   أجَلُّ أنْوَاعِ الحَدِيثِ فَاعْرِفِ

بِهِ الصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ وَارْجِعِ   لِكُتُبٍ تُوْضَعُ فِيْهَا وَاتْبَعِ

الجرحُ عند الأئمةِ ليسَ من الغِيبةِ ؟

وَجَوِّزَ الجَرْحَ لِصَوْنِ المِلَّةْ   وَاحْذَرْ مِنَ الجَرْحِ لأجْلِ عِلَّةْ ١٧٠

ما هو الأصل في جَرْحِ الأقْرَانِ بعضهم في بعض؟

وَارْدُدْ كَلامَ بَعْضِ أهْلِ العَصْرِ   فِي بَعْضِهِمْ عَنِ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ

هل يقعُ إجماعٌ على توثيقِ ضعيفٍ أو تضعيفِ ثقةٍ؟

الذَّهَبِيْ مَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى   تَوْثِيقِ مَجْرُوحٍ وَجَرْحِ مَنْ عَلا

كيف تُعْرَفُ ثقةُ الراوي؟

وَتُعْرَفُ الثِّقَةُ بِالتَّنْصِيصِ مِنْ رَاوٍ وَذِكْرٍ فِي مُؤَلَّفٍ زُكِنْ

أُفْرِدَ لِلثِّقَاتِ أوْ تَخْرِيْجِ مُلْتَزِمِ الصِّحَّةِ فِي التَّخْرِيجِ[1]

معرفةُ من اختلطَ من الثِّقَاتِ

١٧٥ وَالحَازِمِيْ أَلَّفَ فِيمَنْ خَلَطَا مِنَ الثِّقَاتِ آخِرًا فَأَسْقِطَا

مَا حَدَّثُوا فِي الاخْتِلاطِ أوْ يُشَكّ وَبِاعْتِبَارِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ يُفَكّ

طبقاتُ الرّوَاة

وَالطَّبَقَاتُ لِلرُّوَاةِ تُعْرَفُ بِالسِّنِّ وَالأخْذِ وَقَدْ يَخْتَلِفُ

فَالصَّاحِبُونَ بِاعْتِبَارِ الصُّحْبَهْ طَبَقَةٌ وَفَوْقَ عَشْرٍ رُتْبَهْ

(١) هكذا هذا البيت في ألفية الإمام السيوطي !!

وَمِنْ مُفَادِ النَّوْعِ أنْ يُفَصَّلاْ   عِنْدَ اتِّفَاقِ الاسْمِ وَالذي تَلا

معرفةُ أوطانِ الرُّوَاةِ وبُلْدَانِهِمْ

قَدْ كَانَتِ الأنْسَابُ للقَبَائِلِ   فِي العَرَبِ العَرْبَاءِ وَالأوَائِلِ ١٨٠

وَانْتَسَبُوا إلَى القُرَى إذْ سكَنُوا   فَمَنْ يَكُنْ بِبَلْدَتَيْنِ يَسْكُنُ

فَانسِبْ لما شِئتَ وَجَمعٌ يَحْسُنُ   وَابْدَأ بِالاولَى وَبِثُمَّ أحْسَنُ

وَمَنْ يكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلْدَةِ   فَانسِبْ لِمَا شِئْتَ وَلِلنَّاحِيَةِ

كَذَا لإقْلِيمٍ أوِ اجْمَعْ بِالأعَمّ   مُبْتَدِئًا وَذَاكَ فِي الأنْسَابِ عَمّ

وَنَاسِبٌ إلى قَبِيلٍ وَوَطَنْ   يَبْدأُ بِالقَبِيلِ [فَاحْفَظْ وَاقْبَلَنْ] ١٨٥

معرفةُ المَوَالي

وَلَهُمُو مَعْرِفَةُ المَوَالِي [فَاظْفَرْ بِهِ يَا طَالِبَ المَعَالِي][1]

وَلا عَتَاقَةٍ وَلاءُ حِلْفِ وَلاءُ إِسْلامٍ كَمِثْلِ الجُعْفِي

معرفةُ مواليدِ الرُّوَاةِ ووفَاتِهِم

مَعْرِفَةُ المَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ مِنَ المُهِمَّاتِ مَعَ الوَفَاةِ

بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الذي ادَّعَى بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا

المُصَحَّفُ وَالمحرَّفُ

١٩٠ وَالعَسْكَرِي صَنَّفَ فِي التَّصْحِيفِ وَالدَّارَقُطْنِيْ أَيَّمَا تَصْنِيفِ

فَمَا يُغَيَّرْ نَقْطُهُ مُصَحَّفُ أَوْ شَكْلُهُ لا أحْرُفٌ مُحَرَّفُ

---

(١) كلمة « ولهمو » هكذا هي في نسخة الشيخ الترمسي ، وأما نسخة الشيخ أحمد شاكر فهي هكذا «ولهم» بحذف الواو التي بعد الميم ، وهي خطأ ، والصواب ما أثبته عن نسخة الشيخ الترمسي ، فتأمل .

حكمُ زيادةِ الثِّقَاتِ

وَفِي زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ الخُلْفُ جَمّ مِمَّنْ رَوَاهُ نَاقِصًا أَوْ مَنْ أَتَمّ

[فَلْتَعْلَمِ الصَّوَابَ بِاطْمِئْنَانِ أَنَّ القَبُولَ مَذْهَبُ البُرْهَانِ

إِلا إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى شُذُوذِهَا(١) فَالرَّدُّ قَوْلٌ قَدْ جَلا]

هل تجوزُ روايةُ الحديثِ بالمعنى؟

[وَإِنْ يُقَلْ هَلْ جَازَ فِي الحَدِيثِ أَنْ يُرْوَى بِمَعْنَاهُ فَقُلْ : لا تَمْنَعَنْ ١٩٥

لَكِنَّ هَذَا بِقُيُودٍ تُعْتَبَرْ أَنْ يُحْفَظَ المَعْنَى الأَصِيلُ المُعْتَبَرْ

وَأَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثٍ قَدْ وَرَدْ فِي غَيْرِ تَصْنِيفٍ لَدَيْهِمْ مُعْتَمَدْ

كَذَا يَكُونَ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَرِدْ تَعَبُّدٌ بِلَفْظِهِ هَيَّا اعْتَمِدْ]

---

(١) أي : شذوذ الزيادة

هل يجوزُ حذفُ بعضِ الخبرِ وتقطيعُهُ؟

وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الخَبَرِ   إنْ لَمْ يُخِلَّ البَاقِ عِنْدَ الأكْثَرِ

٢٠٠ وَامْنَعْ لِذِي تُهْمَةٍ فَإنْ فَعَلْ   فَلا يُكَمِّلْ خَوْفَ وَصْفٍ بِخَلَلْ

وَالخُلْفُ فِي التَّقْطِيعِ فِي التَّصْنِيفِ   يَجْرِيْ وَأَوْلَى مِنْهُ بِالتَّخْفِيفِ

غريبُ الحديثِ

[وكُلُّ لَفْظَةٍ بِهَا خَفَا وَقَدْ   قَلَّ تَلَفُّظٌ بِهَا يَا ذَا السَّنَدْ

فَقُلْ إذًا ذَا عِنْدَ أهْلِ الأثَرِ   يُعْرَفُ أنَّهُ غَرِيبُ الخَبَرِ]

فَاعْنَ بِهِ وَلاتَخُضْ بِالظَّنِّ   وَلا[تُتَابِعْ]غَيْرَ أهْلِ الفَنِّ[1]

٢٠٥ وَخَيْرُهُ مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ أوْ   عَنِ الصَّحَابِي وَرَاوٍ قَدْ حَكَوْا

---

(١) أصل الشطر الثاني في هذا البيت كان عند السيوطي هكذا: «.. ولا تُقَلِّدْ ..»، فجعلته هكذا: «.. ولا تتابع ..»، ولا يخفى على اللبيب الفرق بينهما

ممن يصحُّ تحمّلُ الحديثِ وأداؤه؟

وَمَنْ بِكُفْرٍ أوْ صِبىً قَدْ حَمَلا ... أوْ فِسْقِهِ ثُمَّ رَوَى إذْ كَمُلا

يَقْبَلُهُ الجُمْهُورُ وَالمُشْتَهِرْ ... لا سِنَّ لِلحَمْلِ بَلِ المُعْتَبَرْ

تَمْيِيزُهُ أنْ يَفْهَمَ الخِطَابَا ... قَدْ ضَبَطُوا وَرَدُّهُ الجَوَابَا

وجوهُ تَحَمّلِ الحديثِ الثمانية

[أوْلَى الوُجُوهِ إنْ أرَدْتَ الحَمْلاَ ... سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ أمْلَى أمْ لا(1)

وَبَعْدَهُ قِرَاءَةٌ فَاحْفَظْ وَهَلْ ... يُقَدَّمُ السَّمَاعُ خُلْفٌ مَا جُهِلْ ٢١٠

هَذَا وَقَدْ رَأيْتُ أنَّ المُعْتَمَدْ ... هُوَ التَّسَاوِي وَكَذَا غَيْرِي اعْتَمَدْ

ثَالِثُهَا إجَازَةٌ وَلْتَعْرِفَنْ ... تَقْسِيمَهَا وَحُكْمَهَا يَا ذَا الفِطَنْ]

---

(١) الشطر الثاني من هذا البيت للحافظ السيوطي في ألفيته .

رَابِعُهَا عِنْدَهُمُ المُنَاوَلَهْ ... أَنْ يُعْطِيَ المُحَدِّثُ الكِتَابَ لَهْ

مِلْكًا تَلِي إِعَارَةٌ أَوْ يُحْضِرَهْ ... لِلشَّيْخِ ذِي العِلْمِ لِكَيْمَا يَنْظُرَهْ

٢١٥ ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ وَآذَنْ ... فِي الصُّورَتَيْنِ فِي رِوَايَةٍ فَدِنْ

وَآخَذُوا بِهَذِهِ إِجْمَاعَا ... بَلْ قِيلَ ذِي تُعَادِلُ السَّمَاعَا

وَآخَرُونَ فَضَّلُوهَا وَالأَصَحْ ... تَلِي وَسَبْقَهَا إِجَازَةً وَضَحْ

وَإِنْ يُنَاوِلْ لاَ مَعَ الإِذْنِ وَلاَ ... هَذَا سَمَاعِي فَوِفَاقًا بَطَلا

وَإِنْ يَقُلْ هَذَا سَمَاعِي ثُمَّ لَمْ ... يَأْذَنْ فَفِي صِحَّتِهَا خُلْفٌ يُضَمْ

٢٢٠ خَامِسُهَا كِتَابَةُ الشَّيْخِ لِمَنْ ... يَغِيبُ أَوْ يَحْضُرُ أَوْ يَأْذَنُ أَنْ

يُكْتَبَ عَنْهُ فَمَتَى أَجَازَا ... فَهْيَ كَمَنْ نَاوَلَ حَيْثُ امْتَازَا

أَوْ لاَ فَقِيلَ لاَ تَصِحُّ وَالأَصَحْ ... صِحَّتُهَا[وَخُلْفُ ذَاكَ مُطَّرَحْ]

السَّادِسُ الإِعْلامُ نَحْوُ هَذَا   رِوَايَتِي مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ حَاذَى

[سَابِعُهَا وَصِيَّةٌ وَقَدْ وَجَبْ   قَبُولُهَا بِشَرْطِهَا فَلا عَجَبْ

ثَامِنُهَا وِجَادَةٌ يَا مُجْتَهِدْ   فَإِنْ أَتَتْ بِشَرْطِهَا فَلْتَعْتَمِدْ][1] ٢٢٥

أَلفاظُ تعديلِ الرُّوَاةِ مدارُها على أربعِ مَرَاتبْ

[أَلْفَاظُ تَعْدِيلِ الرُّوَاةِ تَنْقَسِمْ   لأَرْبَعٍ هَيَّا فَخُذْهَا وَابْتَسِمْ

أَوَّلُهَا الرَّاوِي بِهَا قَدِ ارْتَقَى   حَدِيثُهُ لِصِحَّةٍ يَا ذَا التُّقَى

ثُمَّ يَلِيهِ مَا يَدُلُّ أَنَّهْ   ذُوْ جَوْدَةٍ تُعْرَفُ فَاتْقِنَنَّهْ

ثَالِثُهَا مَادَلَّ عِنْدَهُمْ عَلَى   حُسْنِ حَدِيثِهِ بِلَفْظٍ قَدْ عَلا

---

(١) وشرط كونها معتمدة هو أن تثبت نسبتها إلى صاحبها وأن يكون صاحبها هذا ثقة وكذا الواجد، ومثال ذلك في زماننا مثلا - كتاب: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، فإن الكتاب ثابته نسبته إلى الحافظ، والحافظ ثقة، وهذا في حق من ليس لديه سند إلى الحافظ لكتابة المذكور، فتأمل هذا وقس ما تجده من كتب الحديث عليه .

٢٣٠ رَابِعُهَا الصَّالِحُ فِي التَّوَابِعِ   وَفِي شَوَاهِدٍ كَذَا فَتَابِعِ]

أَلفاظُ تجريحِ الرُّوَاة مدارُهَا على قِسْمين

[أَلفَاظُ تَجْرِيحِ الرُّوَاةِ قُسِّمَتْ   قِسْمَيْنِ هَكَذَا أخِي قَدْ نُقِّحَتْ

أَوْلاهُمَا مَا دَلَّ أَنَّهُ انْجَرَحْ   جَرْحًا شَدِيدًا مُهْلِكًا قَدِ اتَّضَحْ

ثُمَّ يَلِيهِ مَا يُفِيدُ قَدْحَا   أَفَادَ ضَعْفًا مَا أَفَادَ طَرْحَا]

تعارُضُ الجرحِ مع التَّعْدِيل

[وَالجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ إنْ تَعَارَضَا   فَاحْكُمْ هُنَا حُكْمًا جَمِيلاً مُرْتَضَى

٢٣٥ وَهْوَ بِأنْ تَقُولَ بِالتَّعْدِيلِ   إنْ أُبْهِمَ الجَرْحُ بِلا تَعْلِيلِ

فَإنْ أَتَى الجَرْحُ مُفَسَّرًا وَمِنْ   مُعْتَمَدٍ تَجْرِيحُهُ فَاقْبَلْ وَدِنْ]

هل تُقْبَلُ روايةُ المبتدِعِ؟

[وَهَلْ حَدِيثُ ذِي ابْتِدَاعٍ يُعْتَمَدْ   أَمْ لا؟ خِلافٌ عِنْدَهُمْ أَخِي وَرَدْ

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَ مَنْ قَدِ اعْتَمَدْ   هُوَ الذي قَامَ عَلَيْهِ الْمُسْتَنَدْ

بِشَرْطِ أَنْ يُرَدَّ مَا يُرَوِّجَنْ   بِدْعَتَهُ الَّتِي بِهَا قَدْ خَالَفَنْ

وَأَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا مُوَثَّقَا   فَاحْفَظْ كَلامِي بَلْ وَدِنْ يَاذَا التُّقَى] ٢٤٠

ألفاظٌ فيها ثناءٌ ولا تفيدُ ثُبوتَ الضَّبْط

[وَثَمَّ أَلْفَاظٌ مَدَارُهَا عَلَى   زُهْدٍ وَعِلْمٍ وَعِبَادَةٍ بِلا

قَرِينَةٍ مُفَادُهَا التَّوْثِيقُ   أَوْ عَكْسُهُ فَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ؟

تَحْقِيقُنَا أَنْ تُثْبِتَ الزَّهَادَهْ   وَالعِلْمَ دُونَ الضَّبْطِ يَا عُبَادَهْ[1]]

---

(١) قولي : « ياعباده » إنما نداء لمفرد علم اسمه عبادة .

الراجحُ في استعمال «نحوه» و«مثله» عند الحاكم ومَنْ وافَقَهُ

الحَاكِمُ اخْصُصْ نَحْوَهُ بِالمَعْنَى ... وَمِـثْلَهُ بِاللَّفْظِ فَـرْقٌ سُنَّا

هل تجوزُ كتابةُ الحديثِ؟

[٢٤٥] كِتَابَةُ الحَدِيثِ فِيهِ اخْتُلِفَا ... ثُمَّ الجَوَازُ بَعْدُ إجْمَاعًا وَفَا

مَنْ حدَّثَ ثُمَّ نَسِيَ أو أنكرَ روايتَهُ

وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَـةٍ فَكَذَّبَهْ ... فَـقَـدْ تَعَارَضَا ولَكِنْ كَذِبَهْ

لا تُثْبِتَنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ فَقَدْ ... كَذَّبَهُ الآخَرُ وَارْدُدْ مَا جَحَدْ

وَإِنْ يَرُدَّهُ بِلا أذْكُرُ أوْ ... مَا يَقْتَضِي نِسْيَانَهُ فَقَدْ رَأَوْا

الحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ المُعْظَمِ[1] ... [وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَمْ يُعَظَّمِ

(١) هذه الأبيات الثلاثة الأولى والشطر الأول مع الرابع للحافظ العراقي في ألفيته .

وَلْتَعْلَمَنْ أنَّ جَمِيعَ مَا رَجَحْ[1] ... لابُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا وَضَحْ ٢٥٠

خُلُوُّهُ مِنْ أيِّ حُجَّةٍ أتَتْ ... مُثْبِتَةً وَهْمًا وإلا قُلْ ثَبَتْ

هَذَا الذي قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ ... فَارْكَنْ أخِي لِذَا فَأنْتَ حُجَّةُ]

آدابُ طالبِ العِلْمِ والحديثِ

وَصَحِّحِ النِّيَّةَ ثُمَّ اسْتَعْمِلِ ... مَكَارِمَ الأخْلاقِ ثُمَّ حَصِّلِ

مِنْ أهْلِ مِصْرِكَ العَلِيَّ فَالعَلِيْ ... ثُمَّ البِلادَ ارْحَلْ وَلا تَسَهَّلِ

فِي الحَمْلِ وَاعْمَلْ بِالذي تَرْوِيهِ ... وَالشَّيْخَ بَجِّلْ لا تُطِلْ [تُؤْذِيهِ][2] ٢٥٥

وَلا يَعُوقَنَّكَ الحَيَا عَنْ طَلَبِ ... [وَالكِبْرُ بَلْ تَوَاضُعًا فَلْتَجْتَنِبِ]

[وَسَامِعُ الحَدِيثِ مُحْتَاجٌ إلَى ... فَهْمٍ لَهُ يَرْقَى بِهِ إلَى العُلَى]

---

(١) أي : في نظم البيتين السابقين ، فتنبه .
(٢) الأصل عند السيوطي « عَلَيْهِ » ، ولا يخفى ما فيه .

فَلْيَتَعَرَّفْ ضَعْفَهُ وَصِحَّتَهْ وَفِقْهَهُ وَنَحْوَهُ وَلُغَتَهُ

وَمَا بِهِ مِنْ مُشْكِلٍ وَأَسْمَا رِجَالِهِ وَمَا حَوَاهُ عِلْمَا

٢٦٠ [ثُمَّ إذَا أُهِّلْتَ دَرِّسْ وَانْشُرِ عِلْمًا وَفِيرًا ثُمَّ صَنِّفْ تَمْهَرِ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ العِلْمَ فِي المَنْقُولِ عَنْ رَبِّنَا الرَّحِيمِ وَالرَّسُولِ

وَلَيْسَ فِي تَعَصُّبٍ لِمَذْهَبِ بَلْ إنْ بَدَا البُرْهَانُ ثُمَّ فَاذْهَبِ]

آدابُ العالِمِ والمُحَدِّث

وَصَحِّحِ النِّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ[1]

[وَطَهِّرِ القَلْبَ مِنَ الآثَامِ وَكُنْ مُدَاوِيًا ذَوِي السَّقَامِ

٢٦٥ وَلْتَنْصُرَنْ بِحِكْمَةِ الأَبْرَارِ دِينَ الإلَهِ الوَاحِدِ القَهَّارِ

---

(١) هذا البيت للحافظ العراقي رحمه الله تعالى .

وَاجْلِسْ بِهَيْبَةٍ بِصَدْرٍ بِأَدَبْ   وَالْزَمْ تَوَاضُعًا تَكُنْ أَهْلَ الرُّتَبْ

وَافْتَتِحِ المَجْلِسَ بِالتَّحْمِيدِ   لِرَبِّنَا ذي النِّعْمَةِ الحَمِيدِ

ثُمَّ الثَّنَاءِ الوَافِرِ المِدْرَارِ   عَلَى الرَّسُولِ سَيِّدِ الأبْرَارِ

وَاغْرِسْ لَدَى الطُّلَّابِ بِاعْتِدَالِ   تَرْكَ تَمَذْهُبٍ بِلا اسْتِدْلالِ

وَاخْتِمْ بِمَا قَدْ صَحَّ فِي الخِتَامِ[1]   عَنِ الرَّسُولِ الخَاشِعِ الإمَامِ] [٢٧٠]

الحديثُ القُدْسي الشَّريف

[وَمَا رَوَاهُ المُصْطَفَى عَنْ رَبِّهِ   فَقُلْ هُوَ القُدْسِيُّ وَلْتُعْنَ بِهِ]

الخاتمةُ

[وَالشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى الإتْمَامِ   وَالفَتْحِ وَالتَّوْفِيقِ وَالإنْعَامِ] [٢٧٢]

---

(١) أي : ختام المجلس .

الفهـرس

* * *